



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 ، ين يوسف بن خدة
كلية الحقوق



المخبر القانوني للذكاء الاصطناعي والمجتمع « LJIAS »
المعتمد بموجب المقرر رقم 241 المؤرخ في 23 ماي 2021



تنظم ملتقى وطني حضوري وعن بعد

أخلة الحياة العامة على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020 :
" من البرنامج الرئاسي إلى التعديل الدستوري وصولا للاستراتيجية الوطنية
لمكافحة الفساد 2023-2027 "

يوم 17 ماي 2026

الهيئة الشرفية للملتقى

أ.د. حياهم عمار.....رئيس جامعة الجزائر 1
أ.د. مدافرة فايزة.....نائب رئيس الجامعة المكلفة بالدراسات العليا
د. قسايسية عيسى..... عميد كلية الحقوق
أ.د. نساخ فطيمة.....رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق
أ.د. زيدان محمد.....نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
أ.د. عميروش فتحي.....نائب العميد المكلف بالدراسات

الهيئة المشرفة على الملتقى

أ.د. قمودي سهيلة.....مديرة المخبر
د. دبوشة فريد رئيس الملتقى الوطني
أ.د. بلطرش مياسة.....رئيسة اللجنة العلمية للملتقى الوطني
د. بوضياف قدور.....رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى
السيدة دلي مونة.... المشرفة العامة على التظاهرات العلمية بالكلية

إشكالية الملتقى الوطني

لقد تواصلت مساعي الجزائر من أجل الوصول إلى منظومة تشريعية قادرة على مجابهة ظاهرة الفساد وحماية المال العام، من خلال الاهتمام بهذه الظاهرة على مستوى النص الدستوري، خاصة ما تعلق بوضع ضمانات دستورية لحماية المال العام ومكافحة الفساد، ولقد تجسد ذلك عبر دستور مكافحة الفساد، عبر تأسيس هيئة دستورية استشارية تدعى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، وهذا بداية من التعديل الدستوري لسنة 2016.

لكن بالرغم من كل الضمانات التشريعية والدستورية المكرسة لمحاربة ظاهرة الفساد وحماية المال العام، غير أنها أثبتت عجزها عن احتواء هذه الظاهرة، في ظل هشاشة الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، لذلك كان لابد من الاتجاه نحو إصلاحات عميقة وجذرية، لإصلاح اختلالات الإطار القانوني.

هذه الإصلاحات كانت من بين الالتزامات 54 للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أجل بناء جمهورية جديدة في إطار البرنامج الرئاسي 2019-2024، إذ أكد من خلاله على الأزمة الخطيرة التي تعرفها البلاد بسبب عدم الكفاءة والإهمال والفساد وتبديد المال العام، لذلك كان من بين أولوياته أخلقة السياسة والحياة العامة وتعزيز الحكم الرشيد عبر الفصل بين المال والسياسة، ومحاربة الفساد والمحسوبية والمحاباة، وجعل الكفاءة معيار حاسم في التعيين والاختيار والمساءلة أمام هيئات الرقابة والمواطن، والشفافية في إدارة المال العام، بالإضافة إلى ضرورة الإسراع في التحول الرقمي لكل القطاعات، والتي تعتبر ضمانة جد هامة لتدعيم الشفافية والمساواة والحياد.

وتم تجسيد هذه الالتزامات من خلال التوجه نحو إصلاح دستوري حقيقي، يسعى إلى اقتلاع جذور الفساد في كل المؤسسات، ويضمن حماية المال العام، وهذا ما ظهر جليا من خلال مشروع التعديل الدستوري لسنة 2020، والذي جعل من حماية المال العام ومكافحة الفساد أحد المحاور الأساسية لمشروع التعديل الدستوري.

فمن بين أهم المحاور الأساسية التي كانت من أولويات لجنة الخبراء المكلفة بصياغة اقتراحات مراجعة الدستور، هو أخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في تسيير الشؤون العمومية، خاصة ما تعلق بالبحث عن كيفية إيجاد ضمانات دستورية كفيلة بحماية الأموال العامة، وتدعيمها بوسائل فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته، بما يتماشى والاتفاقيات الإفريقية والأممية لمكافحة الفساد لسنة 2003 التي صادقت عليها الجزائر.

لذلك نجد أنه من خلال بيان أسباب التعديل الدستوري، فقد أكدت اللجنة على أن أخلقة الحياة العامة تكتسي عند الرأي العام أهمية بالغة، بالنظر إلى الانحرافات التي عرفتها عملية تسيير الشؤون

العمومية خلال السنوات الأخيرة، وقد اهتمت اللجنة بالبحث عن كيفية إدراج في النص الدستوري ضمانات أكثر لحماية الأموال العامة، وإيجاد وسائل فعالة للوقاية من الفساد ومكافحته.

كما أكد بيان الأسباب أيضا، أن الأحكام المقترحة في هذا المحور تستهدف الرقي بالقواعد المتعارف عليها إلى المستوى الدستوري، منها تلك التي تمنع الجمع بين الوظائف العامة والنشاطات الخاصة، وتلك المتعلقة بإنشاء وظيفة أو إجراء طلب عمومي لا يستجيبان للمصلحة العامة، كما تم اقتراح أحكام تمنع كل عون عمومي من أن يكون في وضعية تضارب المصالح، كما اقترحت اللجنة على أن لا يحتوي التشريع على أحكام من شأنها أن تؤدي إلى الفساد كالغلو في الشروط القانونية، وبصفة عامة، تهدف هذه الأحكام إلى ضمان شفافية أكثر في تسيير الشؤون العمومية، باعتماد مبادئ الحكم الراشد كما هو مقرر دوليا، كما اهتمت اللجنة أيضا، بالدور الذي ينبغي أن يلعبه مجلس المحاسبة باعتباره هيئة رقابة عليا، من خلال الأحكام المخصصة له، غير أن اللجنة تقترح إعادة النظر في القانون المتعلق بتنظيم وسير هذا المجلس وتعزيز دوره الرقابي.

وهذا ما جسده صراحة ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2020 عندما نصت على أن: "تُعبر الجزائر عن تمسكها بالعمل للوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها". لذلك نجد أن التعديل الدستوري لسنة 2020 قد حاول استحداث مؤسسات رقابية غير خاضعة لأي جهاز، وهذا عبر استبدال الهيئة بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والارتقاء بها من المؤسسات الاستشارية إلى مؤسسات الرقابة، لذلك أكدت المادة 204 منه على أن: "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته مؤسسة مستقلة".

هذه الأخيرة قامت بوضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها خلال الفترة الممتدة من 2023-2027، والتي تهدف إلى خلق مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي مناهض للفساد، وإلى بناء الجزائر الجديدة قوامها دولة الحق والقانون، تركز فيها مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ووضع منظومة قانونية ومؤسسية فعالة ومؤهلة.

كما ركزت الاستراتيجية الوطنية على أهمية التحول الرقمي باعتبارها ضمانة هامة لأخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية والمساواة والحياد والمساءلة في تسيير الشأن العام، وذلك من خلال التركيز على رقمنة الخدمات والإجراءات الإدارية، وتسهيل الوصول إلى المرفق العام، وعصرنة وتعزيز الشفافية في تسيير وإدارة الممتلكات والأموال العمومية، وكذلك تسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العمومية، وتطوير المنظومة الوطنية للصرفقات العمومية ورقمنتها.

كل هذا يدعونا إلى البحث عن أهم مستجدات التعديل الدستوري لسنة 2020، المتعلقة بأخلقة الحياة العامة وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في تسيير الشؤون العمومية، خاصة ما تعلق بالضمانات

الدستورية الكفيلة بمواجهة ظاهرة الفساد، وكذلك الآليات المؤسساتية المكلفة بمكافحة الفساد والرقابة على الأموال العمومية.

وللإلمام أكثر بهذا الموضوع والإحاطة بكل جوانبه، نطرح إشكالية البحث التالية:

إذا كانت الإصلاحات الدستورية والتشريعية المتعاقبة، قد عجزت عن إيجاد منظومة قانونية ومؤسساتية كفيلة بمواجهة ظاهرة الفساد وحماية المال العام، وهذا ما حثم على السلطات العمومية الاتجاه نحو إصلاحات قانونية ومؤسساتية عميقة وجذرية، لإصلاح اختلالات الإطار القانوني والتي جعلت من مكافحة الفساد أولوية وطنية، خاصة مع تبني استراتيجية الجزائر الرقمية، فهل تمكنت هذه الإصلاحات من تجاوز الاختلالات السابقة، من خلال تكريس ضمانات دستورية وتشريعية تعزز الشفافية والنزاهة والمساءلة في تسيير الشأن العام، بالإضافة إلى تدعيم دور المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد وحماية المال العام من أجل بناء الجزائر الجديدة؟.

محاوَر الملتقى الوطني

المحور الأول: الإطار الدستوري والتشريعي لأخلاق الحياة العامة.

- الضمانات والأسس الدستورية لأخلاق الحياة العامة في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.

- الإطار التشريعي: "يحتاج لإعادة نظر"

المحور الثاني: التدابير المكرسة دستوريا وتشريعيا.

- نزاهة الموظف العمومي.

- الشفافية في تسيير الشؤون العمومية وفي القطاع الاقتصادي.

- تعزيز المساءلة في تسيير الشؤون العمومية.

- تخفيف العبئ الإداري.

- التحول الرقمي باعتباره ضمانا جد هامة لتدعيم الشفافية والمساواة والحياد والقضاء على

الفساد.

المحور الثالث: مكانة المؤسسات الدستورية المكلفة بالرقابة على الأموال العمومية ومكافحة الفساد.

- الدور الرقابي للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

- تعزيز مكانة مجلس المحاسبة في الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية.

- تعزيز دور البرلمان الرقابي في إطار التعديل الدستوري لسنة 2020.

- المؤسسات الأخرى: الديوان الوطني لقمع الفساد- خلية المعالجة والاستعلام المالي.

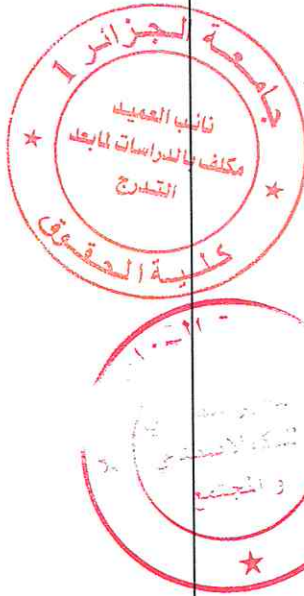
المحور الرابع: الآليات الوطنية والدولية لمكافحة الفساد:

- 1- مكافحة الفساد على مستوى الادارات العمومية والقطاع الاقتصادي.
 - 2- تفعيل دور الحركة الجمعوية والمجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته.
 - 3- إشراك وسائل الاعلام.
 - 4- تجارب الدول في التصدي لهذه الظاهرة.
- المحور الخامس: قراءة في الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والتقارير السنوي للسلطة العليا.
- المحور السادس: التبليغ عن الفساد أداة فعالة في الكشف عن الفساد.
- المحور السابع: دعم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته من خلال التنسيق والتعاون الدولي.
- المحور الثامن: التحديات التي تواجه فعالية التدابير لأخلاق الحياة العامة وتعزيز النزاهة والشفافية.



أعضاء اللجنة العلمية للملتقى الوطني

رئيسة اللجنة العلمية :	
الأستاذة الدكتورة بلطرش مياسة	
أعضاء اللجنة العلمية	
الأستاذ الدكتور أحمد داتو محمد.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذة الدكتورة سليمان همدون.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذة الدكتورة شيعاوي وفاء.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور آيت دحمان سيد علي.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور دريسي جمال.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذة الدكتورة سمري سامية.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذة الدكتورة دوايسية كريمة.....	جامعة الجزائر 1
الأستاذ الدكتور أوكيل محمد أمين.....	جامعة الجزائر 1
الدكتورة مراح صليحة.....	جامعة الجزائر 1
الدكتورة بن زاغو نزهة.....	جامعة الجزائر 1
الدكتورة بوطيبة سامية.....	جامعة الجزائر 1
الدكتور مدبر صدام حسين.....	جامعة تيبازة
الدكتورة قرماش كاتية.....	جامعة سطيف 2
الدكتور غانس حبيب الرحمان.....	جامعة الجزائر 1
الدكتور حدو رابح.....	جامعة الجزائر 1



أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د. بوضياف قدور رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى

أ.د. عميمر نعيمة

الدكتور قوق سفيان

الدكتور خضراوي عقبة

ط.د. بن لعلام زينة

الدكتور باهي هشام (جامعة بسكرة)

ط.د. ختال نور الهدى (جامعة تيبازة)

شروط المشاركة في الملتقى الوطني

يجب أن تكون المداخلة متعلقة بأحد المحاور السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى. تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة لل متن، و 12 بالنسبة لل تهيميش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times news roman مقياس 14.

لا يقل عدد الصفحات عن 10 صفحات، ولا يزيد عن 15 صفحة.

آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم: 20 أفريل 2026.

تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: يوم 01 ماي 2026.

انعقاد الملتقى الوطني: يوم 17 ماي 2026.

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني المهني : f.deboucha@univ-alger.dz

